Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

انعكاسات حرية التجارة على أبعاد التنمية المستدامة

Implications of free trade for the dimensions of sustainable development

محمد سعد الدين SAAD EDINE MHAM
جامعة تيزي وزو Tizi Ouzou University
الإيميل: Email: manal-18@hotmai.fr

تاريخ الاستلام : 2019-05-24 تاريخ القبول : 2020-05-30

ملخص:

يُعد التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة، من القضايا التي باتت حتمية على جميع الأمم بِانْ تُوليها اهتماً وعناية خاصة، لأَن تحقيق مثل ذلك المقصد له انعكاسات جِدُ ايجابية ليس على الدولة الواحدة بل على البشرية أَجمع، لاسيما وان جوانب الحياة لِكُل إنسان تقتضي تحقيق مِثل ذلك التكامل.

غير أَنهُ في المقابل وإِن كان التوفيق بين أبعاد التنمية المستدامة مُمكناً متى حَسُنت النوايا، إلا انه ليس بالأمر الهيّن خاصة في ظل اقتصاد السوق وتحرير التجارة التي تَغلبُ فيها المصلحة المادية على البعد الإنساني، هذا الأخير الذي يَستوجِب الملاءَمة بين أبعاد التنمية المستدام وبين حرية التجارة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، تجارة، تحرير، أبعاد، انعكاسات.

Summary:

The integration of sustainable development dimensions is an issue that all nations have to pay particular attention to, because achieving such a goal has very positive implications not for the individual State but for humanity as a whole, especially since the life aspects of every human being require such integration .

On the other hand, while reconciling the dimensions of sustainable development is possible when there are good intentions, it is not easy, especially in a market economy and trade liberalization where the material interest overcomes the human dimension, which requires a fit between the dimensions of sustainable development and freedom of trade.

Keywords: Sustainable development, trade, liberalization, dimensions, implications.

1. مقدمة:

يعرف العالم اليوم تغيرات جذرية لم يبقى معها اهتمام الدول منصبا على تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي فحسب، بل أصبح من الضروري ضمان استدامة الأمن الغذائي ورفاهية الشعوب في كنف ما تشهده البيئة من تحديات[1]، وما تعرفه مختلف الموارد الطبيعية من تدهور ونهب. لذلك لم تعد التنمية المستدامة خيارا للدول، بل ضرورة حتمية كان لزاما على الأمم المتحدة الاهتمام بها، والعمل على بلوغها.

تعد التنمية المستدامة، نتيجة لجهود دولية نُظمت في شكل مناقشات ومفاوضات تمت على مستوى الأمم المتحدة، ولعل مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 يعد بمثابة الانطلاقة الأولى لمفهوم التنمية المستدامة، لاسيما وانه أولى لحماية البيئة عناية خاصة، كما جعل منها أي البيئة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية[2].

طبيعة العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة، ولدت تحديا جديدا على النظام التجاري الدولي وعملية تحرير التجارة، كيف لا وأبعاد التنمية المستدامة تقتضي بالضرورة التكامل بين

المجتمع والاقتصاد والبيئة، نضرا لتداخلهما، فضلا عن باقي مختلف جوانب الحياة.

جاء في التقرير السادس لسنة 2020 الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA)، أن أوروبا والعالم اجمع يواجه تحديات طارئة ذات صلة بالاستدامة، تتطلب حلولا نظامية عاجلة، ويَكمن التحدي الشامل لهذا القرن في طريقة تحقيق تنمية عبر العالم تُوازن بين الاعتبارات المجتمعية والاقتصادية والبيئية.

تحقيق التكامل بين الأهداف التجارية والأهداف الإنمائية، هو مقصد الأمن الاقتصادي لكل دولة، إلا أن السياسة التجارية لا تكفي لذاتها لتعزيز التنمية الشاملة للجميع[3]، لاسيما وأن المتأمل في أهداف كل من التجارة والتنمية يتبين له أنها متعارضة، لان تحرير التجارة في ظل أبعاد وضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التناقضات، بحيث يُعد اقتصاد السوق مع رفع القيود الجمركية على أغلب السلع والخدمات الهدف الأساسي لتحرير التجارة الدولية، فيحين يعد التداخل والتكامل بين البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي أهم أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يوحي بدون شك إلى انه يوجد تعارض أو على الأقل صعوبات تُعيق بلوغ مثل تلك الأهداف مجتمعة في ظل تحرير التجارة[4].

من هذا المنطلق كان لنا **طرح الإشكالية التالية: ما مصير أبعاد التنمية المستدامة في ظل تحرير التجارة؟** للإجابة على هذه الإشكالية وغيرها من التساؤلات، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

2. أبعاد التنمية المستدامة.

3. اثر تحرير التجارة على أبعاد التنمية المستدامة.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة[5]، نموذج شامل للأمم المتحدة، فقد تم تحديد معناها في تقرير لجنة **برونتلاند** عام 1987 الذي جاء فيه "**التنمية** تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". أما **الاستدامة** فهي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جَودة الحياة[6]. لذلك تتمثل مجالات التنمية المستدامة في المجتمع، الاقتصاد، البيئة، وهي أبعاد تتداخل وتتكامل فيما بينها[7].

نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة **(1.2)**، والبعد الاقتصادي لها **(2.2)**، لنعرج **(3.2)** على البعد البيئي للتنمية المستدامة، طبعا مع التركيز في كل بعد على ما هو موجود وما ينبغي أن يكون عليه، حتى يتسنى لنا الوقوف على حقيقة الوضع في الواقع المعاش.

1.2 البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة[8]:

يُعد البعد لاجتماعي لكل مجتمع ركيزة أساسية وأول انشغال تُوليه الدولة اهتمامها البالغ، لِما لهذا البعد من انعكاسات على استقرار الدولة برمتها، لذلك نجد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقوم على أساس أن الإنسان هو جوهر التنمية ومقصدها النهائي، لأنه وبحق ما من ثَروة سِوى الإنسان.

كَشَفَ البعد الاجتماعي للتنمية، أن زيادة النمو الاقتصادي لتحقيق رفاهية المجتمعات من الناحية المادية قاصر، لان الشخص الطبيعي بالروح إنسان لا بالجسد، وتلك الروح غذاؤها له من الأهمية ما لا يمكن أبدا الاستغناء عنه. لذلك لابد من إشباع الحاجات الإنسانية، وتحقيق العدالة والإنصاف والتماسك الاجتماعي. فمِن هذا المنطلق تجمع التنمية المستدامة قضايا الشفافية، مشاركة الجماعات المحلية (الديمقراطية المحلية)، التعليم، التكوين، الثقافة...الخ[9].

في الحقيقة لا تقِل أهمية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عن باقي الأبعاد الأخرى، لاسيما وان الاستدامة الاجتماعية ذات صِلة وثيقة بالجوانب الحساسة لأفراد كل مجتمع. فلا يخفى على احد بان عناصر البعد الاجتماعي (المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات) هي بمثابة حَجر الزاوية لاستقرار كل مجتمع، بل دَيمومة مثل تلك القِيم يوحي على أن الدولة لها بعض مُقومات دولة القانون التي تكتمل بباقي أبعاد التنمية المستدامة[10].

هذا ولنا أن نُجزم على أنه لا يختلف اثنان بخصوص دور عناصر البعد الاجتماعي في إستتباب الاستقرار داخل المجتمع الواحد. لذلك حَضِيت بحرص الدول عليها نظرا لأهميتها،

والجزائر كغيرها من الدول وفي حدود إمكانياتها أولت للبعد الاجتماعي وما يتضمنه من عناصر، اهتماماً بالغاً، يظهر ذلك في العديد من التشريعات وعلى مختلف الأصعدة[11]. لكن الواقع وللأسف يثبت خلاف ذلك في كثير من المواطن[12]، ولا يعكس حقيقة تلك الجهود لِعدة اعتبارات[13].

2.2 البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يكون النظام مستدام اقتصاديا، متى تَمكن وبشكل مستمر وبوتيرة ثابتة أو متزايدة، من إنتاج السلع والخدمات، وان يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي مابين الناتج العام والدين العام، ويمنع في المقابل أو يَحول دون حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[14].

لذلك يقتضي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، الحِرص على زيادة النمو والكفاءة الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية، إذ يُركز على التأثيرات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو، ويحافظ على رأس المال والاستخدام الفعَّال للموارد والحفاظ عليها، والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي[15].

كما أن عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة (النمو الاقتصادي المستديم، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية) كلها متكاملة فيما بينها، ولا يمكن في أي حال من الأحوال فصلها عن بعض أو الاستغناء على عنصر منها. لذلك حدث اليوم تغير جذري بخصوص المعيار الذي تقاس على أساسه قوة أي دولة، بحيث أصبحت القوة الاقتصادية والتفوق التكنولوجي لكل دولة هو المعيار الحاسم في ذلك، بدلا من القوة العسكرية في شكلها التقليدي التي عمرت حِقبة من الزمن[16].

هذا ومن المؤكد أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، له من الأهمية ما يُضاهي العمود الفِقري في الإنسان، لان التنمية الاقتصادية لكل بلد تعني رفاهية شعبه، ومن ثم ضمان عدم تمردِه، ولعل تحقيق الاكتفاء الغذائي مسعى كل دولة نامية، لاسيما وان هذه الأخير وبعد ردح من الزمن أدركت بان استقلالها السياسي غير مُكتمل مادامت تابعة اقتصادياً. لذلك آن الأوان لبنائها أنظمة اقتصادية جديدة تستجيب لِتطلعات شعبها، وتَصمُد أمام تحديات العصر الرقمي.

هذه الحقيقة المؤلمة، دفعت بالدول ذات البنية الاقتصادية الهشة كالجزائر، إلى إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن[17]، كما تنافست وللأسف فيما بينها من اجل جلب المستثمر الأجنبي ولو على حساب سيادتها أحيانا، ورافقت كل تلك المساعي بسن العديد من التشريعات القانونية الداعمة للبعد الاقتصادي للتنمية[18].

3.2 البعد البيئي للتنمية المستدامة[19]:

يقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة، على الحفاظ على قاعدة ثابتة من المواد الطبيعية، والاستعمال الأمثل والأنجع لها وبشكل مستدام، وذلك بتجنب الاستنزاف اللاَّمعقول للموارد المتجددة وغير المتجددة، فهو يبين الاستراتيجيات التي يجب توافرها، وكذا احترامها في مجال التصنيع. كل ذلك من اجل ترشيد استغلال الرأس مال الطبيعي حتى لا يؤثر سلبا على التوازن البيئي، ومن ثم حماية التوازن الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة، والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تُصنف عادة كموارد اقتصادية[20].

لما كان البعد البيئي يقوم على جملة من العناصر (النظم الايكولوجية، الطاقة، النوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف)[21]، وهي ذات أهمية قُصوى للبشرية جمعاء، فان المجتمع الدولي أدرك عواقب التدهور البيئي، فأولاها عناية خاصة، وجعل منها قضية دولية نوقشت على أعلى المستويات، وانعقدت لأجلها العديد من المؤتمرات، فكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية بستوكهولم سنة 1972 أولها[22]. لذلك يمكن لنا أن نعتبر البيئة وبحق، تراث مشترك للإنسانية جمعاء، يقع واجب حمايتها والحفاظ عليها على عاتق المجتمع الدولي ممثلا في اكبر هيئاته، لان للمسائل البيئية طبيعة خاصة لا تعترف بالحدود.

ولعل المتفحص للنقاشات التي دارت خلال لقاء ستوكهولم، يستشف تركيز المؤتمرون على إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية مع

المحافظة على البيئة، واعتبار حماية هذه الأخير هي مسؤولية كل إنسان باعتبارها حقا له ولصالح الأجيال القادمة، مما يدل على تكامل أبعاد التنمية المستدامة، وان هذه الأخيرة مفهوماً متجدداً يستوجب التوفيق بين التنمية الاقتصادية وفعاليتها، وحماية البيئة، وإقامة العدالة بين أفراد الجيل الواحد أو بين الأجيال المتلاحقة، وبذلك فقط تتحقق تنمية شاملة للوظائف الإنسانية. **فهل تحرير التجارة يُراعي هذه القِيَم؟**

3. اثر تحرير التجارة على أبعاد التنمية المستدامة:

علينا أن نعترف بداية أن التوفيق بين ضوابط وأبعاد التنمية المستدامة، إن لم يكن بالمستحيل في العصر الحديث، فان بلوغه يضلُّ صعباً للغاية، ولعل مردُ ذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها الثورة الصناعية، العولمة، ظهور مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية، فضلا عن تحرير التجارة[23]...الخ. كما أن الواقع يكشف مدى طغيان الجانب المادي والتنافس من اجل تحقيق المصالح والربح على حساب القِيَّم الإنسانية، وما تحرير التجار إلا واحدة من بين العوامل التي يتأثر بها التوفيق والاتزان بين أبعاد التنمية المستدامة.

لذلك نحاول من خلال هذا المحور، التطرق **(1.3)** إلى اثر تحرير التجارة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، و**(2.3)** إلى اثر تحرير التجارة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، و**(3.3)** إلى اثر تحرير التجارة على البعد البيئي للتنمية المستدامة.

1.3 اثر تحرير التجارة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

وفقا للمبادئ الواردة في إعلان **ريو**، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإعلان جوهانسبوغ، تُشدِّدُ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2012، المعنونة **"المستقبل الذي نصبو إليه"**، على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو على وجه التحديد إلى إدماجها على نحوٍ متوازن، من خلال النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة[24].

ولو أن الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة، يدخل في مشتملا ته جملة من العناصر، إلا أننا نلقي نظرة على البعض منها للوقوف على مدى تأثير تحرير التجارة عليها. فمثلا السياسات التجارية ليست محايدة من حيث مشاركة نوع الجنسين (النساء والرجال) في التجارة، فهي تؤثر على الرجال بشكل مغاير مقارنتا مع النساء في كل ما يضطلعن به من ادوار اقتصادية (بوصفهن منتجات ومستهلكات ودافعات ضرائب ومنظمات مشاريع أو مستفيدات من الخدمات العامة)، ولعل تقييم أثار التجارة على مختلف شرائح المجتمع من شانه وضع استراتيجيات سليمة للاستفادة من تحرير التجارة[25].

لقد بين العمل الذي يضطلع عليه الاونكتاد، الجوانب متعددة الأوجه للعلاقة بين التجارة ونوع الجنس مثلاً، حيث اظهر هذا العمل أن التجارة يمكن أن تتيح فرصاً لتمكين المرأة وتحقيق رفاهيتُها، كما يمكن أن تزيد من حدة أوجه عدم المساواة القائمة على أساس نوع الجنس، مما يدل على أن العلاقة بين التجارة ونوع الجنس هي علاقة متعددة الأبعاد وتختلف باختلاف السياسات[26].

هذا وفي المقابل بات واضحا في ظل ما تمارسه الشركات الكبرى من توسع، الانعكاسات اللاَّمُتناسبة بين ما تحظى به تلك الشركات من امتيازات وأولوية في الاستثمار بالدول النامية، لما تملكه من خبرة وتكنولوجيا، مع ما تحققه شعوب الدول المُستقبِلة لها لاسيما في إطار التشغيل كأهم عنصر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ولعل **الجدول رقم 02** يبين تلك الحقيقة.

2.3 اثر تحرير التجارة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تلعب التجارة عموما (داخلية ودولية) دورا مهما في تطوير الاقتصاد الوطني، فهي تشكل احد المحركات الرئيسية لعملية نمو الاقتصاد، وتساعد في ذات الوقت على استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية بشكل فعال، طبعا مع مراعاة العدالة، والموازنة في المعاملات التي تجمع بين مختلف المتعاملين[27]. هذه النظرة مُنبثِقة من البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، لكن المعاملات التجارية التي تتجاوز بطبيعتها حدود الدولة الواحدة لتعلقها بمصالح التجارة الدولية، لا تبالي بذلك، لان فيه منافسة تكاد تكون مجردة من النزاهة قصد الربح، وطغيان فكرة تضارب المصالح والبقاء للأقوى في السوق الذي ما فتئ يتحرر.

لذلك جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2019، التنويه إلى أن تصاعُد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تسبب في انخفاض إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي بنسبة 0,4% على المدى الطويل، ما يعادل هبوط بقيمة 340 مليار دولار سنة 2018. ولعل مثل تلك التَجَاذُبَاتْ، مع ارتفاع التعريفات الجمركية وغيرها، لا تخدُم الجانب الاقتصادي للتنمية المستدام، كما انعكست سلبا على نمو الاقتصاد العالمي مثلما هو مبين في **الجدول رقم 02**.

على الرغم من إمكانية تحقيق التكامل بين الأهداف التجارية والأهداف الإنمائية، إلا أن تحرير التجارة وما تقوم عليه من سياسات، لا تكفي لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، خاصة وان المتأمل في مجموعة أهداف التجارة والتنمية يجد بأنها متعارضة، لان تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التناقضات يصعب التوفيق بينها.

لذلك نجد مثلاً الهدف الأساسي من تحرير التجارة هو إنشاء مناطق حرة، مع إقرار امتيازات جمركية على السلع والخدمات، فيحين أن التنمية المستدامة ومن خلال دمج أبعادها تكون بكل تأكيد عائِق أمام الأهداف المقصودة ليس من تحرير التجارة فحسب، بل حتى من النظام التجاري الدولي ككل، لان أحكام هذا الأخير جاءت فوقية، لا تُراعي إلا مصالح التجار ورجال الأعمال الذين وضعوه، وهو منحى خطير اقل ما يقال عنه انه توجه لتجاوز هيمنة الدولة في التشريع، وحتى في القضاء بعد خلق أجهزة للتحكيم التجاري الدولي، وهو ما يجعل سيادة الدولة محل مساومات.

الحقيقة أن النظام التجاري الدولي وليد جهود دولية متتالية، إلا أن المهم فيه هو مكوناته التي تبلورت داخل المجتمع التجاري الدولي، وليس من الغريب عند المختصين بان الدول النامية كانت غائبة أو مغيبة عند تكوين مثل تلك القواعد، كما أن أحكامه لا تراعي مصالح الضعيف اقتصاديا، لأنها وبكل بساطة قواعد وُضعت خصيصا لتتلاءَم مع البيئة التجارية وعلى مقاس أهداف وطموحات واضِعيها، ولعل هذه الحقيقة رجحت الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

لذلك ومن اجل النهوض بتنمية اقتصادية مستدامة، لابد من إعطاء الأولوية في النظام التجاري الدولي إلى القضايا والقطاعات ذات الأهمية والبعد الاستراتيجي للبلدان النامية، لاسيما القطاعات التي تملك فيها البلدان النامية القُدرة على المنافسة داخل الأسواق العالمية[28].

كذلك العمل على إقحام قطاعات الخدمات للمساهمة في الاستدامة الاقتصادية، لاسيما وان مثل هذه القطاعات تتسم بالمرونة والقدرة على التَكيُّف مقارنة مع التجارة في السلع، ومن ثم تدعم شمولية النمو للجميع. فمثلا مجالات النقل والتامين والاتصالات والبنية التحتية والخدمات اللوجيستية وقطاع الخدمات المالية...الخ، تعزز ربط البلدان النامية بالأسواق العالمية، ليس من اجل الحفاظ على قدرتها التنافسية فحسب، وإنما أيضا لتوزيع المكاسب المتأتية من تحرير التجارة توزيعا شاملا للجميع، وهي بذلك تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة[29].

مثل هذا التوجه هو الذي دفع إلى التفكير في عقد مجموعة متعددة من اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة الحرة، الأمر الذي أدى إلى قيام نظام تجاري غير متعدد (شامل) ومن ثم غير عادل أو شفاف، فتأثرت معه كل أبعاد التنمية المستدامة وفي مقدمتها البعد الاقتصادي. فهناك تشوُهات في النظام التجاري هي بحاجة إلى إصلاح، فالتحرك الجماعي مهم لدعم ذلك النظام وتحديثه، وهذا ما أكده التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019.

هذا ولعل تعدد اتفاقات التجارة الحرة المبرمة على المستويات الثنائية والإقليمية وحتى الدولية منها، هي اليوم تشكل أدوات رئيسية للسياسة التجارية في جميع الدول تقريبا، بغض النظر إن كانت متقدمة أو نامية، فكان لمثل هذا المسعى انعكاسات خطير أدت إلى تفتت وتعقيد النظام التجاري الدولي، الأمر الذي غابت معه الأهداف الإنمائية ذات البعد الاقتصادي، وان وُجِدت باتت ضيِّقة النطاق ومحصورة بين ثُلة من المتعاملين الاقتصاديين دون البقية، مع تهميش الدول النامية ممثلتاً في رجال أعمالها.

3.3 اثر تحرير التجارة على البعد البيئي للتنمية المستدامة[30]:

عَبَّر رئيس جمهورية الصين الشعبية **"شي جين بينغ"**، بمناسبة احتضان بلاده للاحتفالات بيوم البيئة العالمي، في 5 جوان 2019 قائلا "لا تملك البشرية إلا كوكب واحداً فحسب. الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة هي مسؤولية مشتركة لجميع البلدان. الحضارة البيئية مَبنِية على بُنية واستراتيجية التنمية الوطنية في الصين، وستعمل الصين مع أي فرد أو كيان لتنفيذ أجندة 2030 لحماية كوكبنا الوحيد".

تتسم وبحق العلاقة بين البيئة وتحرير التجارة بالتعقيد، لذلك ينظر أنصار حماية البيئة إلى تحرير التجارة على أنها قوة مضادة للبيئة، بحكم زيادة التلوث وفقدان التوازن البيئي. فيحين ينظر أنصار تحرير التجارة إلى المسائل البيئية على أنها شَكل من الأشكال الحِمائية، التي تؤدي إلى إعاقة المنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق، وتَحُول دون تحقيق المكاسب الحقيقية من التجارة[31].

لقد شاع استعمال تسمية التنمية المستدامة بعد مؤتمر قمة الأرض المنعقد سنة 1992، وحسب اعتقادنا يُعد تحرير التجارة من الأسباب القوية التي دفعت للاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة[32]، ولعل المتتبع لأثر تحرير التجارة على البيئة يستنتج أنها تتراوح بين الإيجاب والسلب، وقد صال وجال الفقه في هذين المنحيين بشكل منقطع النظير[33].

وعليه فان تحرير التجارة له تأثير على البيئة عموما، وعلى تَغيُر المناخ بصفة خاصة تأثيرات متعدد الأوجه، يمكن التنويه إلى أهمها فيما يلي[34]:

- أثار تزايد النشاط الاقتصادي وما يترتب عنه من ارتفاع حجم التجارة، ومن ثم مخلفاته المتفاوتة بين النفع والضرر على البيئة.

- أثار ناتجة عن تكوين التجارة التي تفضي إلى تغيرات في هيكل أو أنماط النشاط التجاري.

- أثار دعم التكنولوجيا والتغيرات التكنولوجية.

- أثار ناجمة مباشرة عن انبعاث الغازات، مثلا ما تسببه المصانع، والنقل بمختلف أنواعه.

نظرا لمخاطر التلوث البيئي وتغير المناخ، تسعى البلدان إلى اتخاذ جُملة من التدابير للتخفيف قدرَ الإمكان من أثار تغيُر المناخ والتكيف معها، وفي المقابل محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة عن تحرير التجارة، ومن الأمثلة على ذلك إنتاج وتجارة الطاقات المتجددة كونها مسالمة للبيئة، وهو ما تعول عليه اليوم اغلب الدول ومن بينها الجزائر، التي تعتبرها كثروة حقيقية منافسة للمحروقات، وتجعلها ابرز مقومات **النظام الاقتصادي الجديد** الذي تطمح لتأسيسه خلال السنوات القليلة المُوالِة لعام 2020 .

لقد أظهرت دراسات للاونكتاد سنة 2014 استخدام المكسيك نفايات المنتجات الزراعية الرئيسة لغرض إنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها، وهو ما سمح للمزارعين المكسيكيون من الحصول على إيرادات إضافية وصلت إلى 4,1 مليار دولار[35].

كما أن تشجيع الزراعة العضوية نظرا لايجابيتها على البيئة من جهة، وعلى تحسين الوضع الاجتماعي لفئة المزارعين في البلدان النامية من جهة أخرى، جعلها الآن تستحوِذ على سوق عالمية بلغت قيمتها خلال سنة 2014 حوالي 70 مليار دولار، ويشكل في المقابل عدد المزارعين لأزيد من 110 بلد نامي نسبة 75 في المائة من مجموع منتجي الزراعة العضوية، بما يربو عن 1,8 مليون منتج، ولعل في مثل هذه النشاطات تحسين للإيرادات، وزيادة خصوبة التربة على نحو مستدام[36].

يثبت الواقع مدى التأثِير والتأثُر بين البيئة كبعد هام للتنمية المستدامة وتحرير التجارة، لكن في ذات الوقت تبدو مسالة التوفيق بينهما صعبة لعدة اعتبارات، فالمجتمع الدولي يواجه تحديا كبير من اجل رفع مستوى الرفاهية لما يفوق نصف سكان العالم، مع ضرورة الحفاظ على قدرة الطبيعة في الحاضر والمستقبل، لاسيما وان كل نشاط اقتصادي مبني على الموارد الطبيعية والبيئية. لذلك فان تحرير التجارة يؤدي لا محالَة إلى تدهور البيئة مادامت هذه الأخيرة هي المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي[37].

هذا وقد نبه تقرير التجارة والتنمية **"الأونكتاد"** لعام 2019، إلى سلسلة من التحديات الهيكلية الكلية، و التي لم تحظى بأية اهتمام يُذكر، وذكر أربعة منها بسبب ترابطها الشديد وهي، انخفاض حصة دخل العمل، وتراجع الإنفاق العام، وضعف

الاستثمار الإنتاجي، وزيادة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بقدر لا يمكن تحمله، مما يجعل البيئة في خطر دائم[38].

وفي السياق ذاته تسترشد السياسات البيئية للاتحاد الأوربي بثلاث أولويات سياسية تتمثل في، حماية الرأسمال للاتحاد الأوروبي والحفاظ عليه وتعزيزه، تحويل الاتحاد الأوروبي إلى اقتصاد اخضر منخفض الكربون يتميز بالتنافسية والكفاءة في استخدام الموارد، حماية المواطنين في الاتحاد الأوروبي من الضغوطات والمخاطر البيئية على صحتهم ورفاهيتهم.

فضلا عن ذلك، اِعتماد سياسات "إطارية إستراتيجية"، تركز على تحويل اقتصاد الاتحاد الأوروبي وأنظمة معينة (مثل الطاقة، والتنقل)، بطرق تحقق الرفاهية والإنصاف وتحمي النظم الايكولوجية في الوقت نفسه. مثل هذه السياسات تكمل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث توفر منطقا للتغيير التحولي الذي يهدف إلى ترابط الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومع ذلك ذكر التقرير السادس الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) لسنة 2020، بان أوروبا لا تحرز تقدما في مواجهة التحديات البيئية، ولا تزال هناك مشاكل مستمرة، كما أن التوقعات البيئية لأوروبا في العقود المقبلة غير مشجعة. **الجدول رقم 3** يوضح ذلك.

وعليه فعلى الرغم من اعتبار تحرير التجارة محركا أساسيا للتنمية، إلا أن تطور مفهوم التنمية وخروجها من إطارها الاقتصادي البحت لتصبح تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فرض تحديا جديدا أمام عملية تحرير التجارة، لاسيما ضرورة الاهتمام بالبيئة. الأمر الذي شكك في إمكانية التوفيق وإحداث التوازن بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة، في ضل تسابق الدول نحو توسيع أسواقها وفرض اقتصادياتها أحيانا ولو على اعتبار بعض الجوانب الإنسانية.كيف لا مادامت حقوق الإنسان مِضلَّة يُفرض من خلالها ضغط اقتصادي مُمنهج، حقيقته نهب ثروات الشعوب الضعيفة، ولعل ليبيا والعراق مثالا على ذلك، وهو ما يعد حسب تقديرنا استعمارا جديدا لكن في ثوب أنيق.

4. خاتمة:

تلعب التجارة الدولية اليوم دورا أساسيا في خطة التنمية لكل دولة، فإقامة شراكة عالمية من اجل التنمية المستدامة ينبغي ألا يقتصر على مسالة الوصول إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية، بل لابد من رفع التدابير التي تحد من تدفقات التجارة، أي التدابير التنظيمية المتخذة وراء الحدود مثل التدابير الصحية، وتدابير الصحة النباتية، والمطابقة، والمعايير التقنية...الخ، وكذا المضي قدما لإقامة نظام تجاري ومالي عادل يتسم بالانفتاح وعدم التمييز بين مختلف المتعاملين داخل البيئة التجارية.

لذلك وجب مثلا على منطقة **المغرب العربي** أن تُأسس لاندماج تجاري إقليمي حقيقي، يمكن أن يشكل محركا قويا للرخاء الاقتصادي، ويحقق نسبة نمو تصل إلى 1% لكل دولة، لاسيما وان **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2019**، ذكر بان حجم التجارة البينية للمنطقة لا يتجاوز 5% من التبادل التجاري ككل، وهو بالتالي من بين أدنى المستويات في العالم. وقد تسببت التوترات الجغرافية والسياسات التي تفرض قيودا على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في تضييق الخناق على الاندماج الإقليمي والتنمية ككل داخل المنطقة.

صحيح لتحرير التجارة العديد من السلبيات على اقتصاديات الدول النامية، وعلى التنمية المستدامة وأبعادها ككل، لكن في المقابل وبحق يمكن لتحرير التجارة أن يتيح فرص للتنمية المستدامة إذا ما استغلت على نحو سليم. بحيث يمكن للتجارة أن تكون أداة قوية تدفع إلى خلق العديد من فرص العمل، وإتاحة استخدام الموارد بكفاءة، وتوفير الحوافز لمنظمي المشاريع، وجذب التكنولوجيا، فضلا عن خلق المنافسة بين التجار ورجال الأعمال المحليين والدوليين، وهذا ما يساهم لا محالة في تحسين مستوى المعيشة لكل شعوب البلدان. كما يساعد تحرير التجارة على تهيئة الأوضاع الاقتصادية الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية، ومن ثم تحقيق الاندماج والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة.

إن خدمة التجارة لأبعاد التنمية المستدامة وتحقيق الاندماج والتكامل بينها، يستوجب الوقوف على حقيقة الأوضاع التي تَسير التجارة في كنفها، كما يقتضي مُسايرة السياسة التجارية لسائر السياسات. لذلك من المهم جدا ترشيد

السياسات التجارية الوطنية، والعمل على تقويتها، حتى تصمد أمام تحديات التجارة الدولية وما يَنبثِقُ عنها من منافسة قوية بين المتعاملين الدوليين، كل ذلك من اجل تصميم إطار متماسك لدعم الأهداف والتنبؤات المتصلة بمختلف السياسات، ومن ثم تهيئة الأوضاع اللازمة لبلوغ مقاصد التنمية المستدامة.

وحسب اعتقادنا مسالة الربط بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة، تقتضي قبل كل شيء احترام كل من حقوق الإنسان دون تمييز، المساواة، الاستدامة...الخ، وهي في الحقيقة مبادئ مشتركة للإنسانية جمعاء، وحتى تتحقق الغاية منها يجب مراعاتها على ضوء أبعاد التنمية، وجعلها مترابطة ترابطا قويا لاسيما التنمية الاجتماعية الشاملة، والحماية البيئية والاستدامة الاقتصادية، والسلام والأمن. كل هذه القيم يمكن لتحرير التجارة أن تساهم وبقوة في بلوغها بوصفها أداة تَمكِينِية لتحقيق النمو الاقتصادية الشامل والتنمية المستدامة، أي أن التجارة لها القدرة على تهيئة الأوضاع لبلوغ الأهداف الإنمائية.

وعليه فان كان تحرير التجارة لا يتسبب في مجمل المشاكل التي تعترض التنمية المستدامة، إلا أن المؤكد هو إسهام تحرير التجارة في تعميق تلك المشاكل. لذلك ينبغي إدارة عملية تحرير التجارة بشكل يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، أي لابد من أسس تجارية دولية مستدامة يتم من خلالها تقاسم المكاسب المحققة بين الدول على نحو يُحسن من مستوى معيشة الفقراء، ويحافظ على الموارد التي ستتولى إدارتها الأجيال القادمة، فالصراع بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة ليس حتميا، لكن تعايشهما وإحداث التوازن بينها قصد تكاملهما هي الضرورة الحتمية. لذلك لابد من أَخْلَقَتْ حرية التجارة وأَنْسَنَتْ مقاصدها.

5. الجداول:

- **الجدول رقم01:**

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة لبعض الدول العربية لعام 2018

- توسع النشاط التجاري للشركات على حساب البعد الاجتماعي للتنمية (عدد الوظائف كمؤشر) -

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19,635	10,897	44
السعودية	103	15,537	10,679	92
الإمارات	378	14,130	29,322	353
مصر	91	12,453	32,273	73
الجزائر	**18**	**9,259**	**10,349**	**17**
المغرب	71	4,485	15,351	66
ليبيا	2	1,023	1,703	2
تونس	19	554	9,657	18
دولة قطر	42	534	3,571	39
السودان	2	25	43	2

المصدر: إعداد الباحث، بناء على التقرير السنوي، العدد 34 لمناخ الاستثمار، الصادر عام 2019 عن: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

- **الجدول رقم 02:**

جدول رقم 2: عرض عام لتوقعات آفاق نمو الاقتصاد العالمي (التغير%)، خلال ثلاث سنوات الأخيرة (2018-2020)	2018	2019	2020
الناتج العالمي	3,6	3	4,3
الاقتصادات المتقدمة	2,3	1,7	1,7
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4,5	3,9	4,6
حجم التجارة العالمية (السلع، الخدمات)	3,6	1,1	3,2

المصدر: إعداد الباحث، بناء على تقرير صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019.

- **الجدول رقم 03:**

	التوجهات السابق (10- 15 سنة)	الآفاق بحلول عام 2030	توقعات تحقيق أهداف السياسة
حماية الرأسمال الطبيعي والحفاظ عليه وتعزيزه (نقتصر على بعض مكوناته)			
المناطق البرية المحمية	*	+	× 2020
حالة النظام البيئي والخدمات	-	+	= 2020
الضغوطات الهيدرومورفولوجية	+	+	= 2020
تلوث الهواء وأثاره على النظم الايكولوجية	+	+	÷ 2020
تغير المناخ وأثاره على النظم الايكولوجية	-	-	= 2020
التوسع الحضري واستخدام الأراضي في الزراعة والغابات	-	-	= 2050
اقتصاد دائري اخضر منخفض الكربون وفعال من حيث استخدام الموارد			
فعالية الموارد المادية	*	+	× 2020
إدارة النفايات	*	*	÷ 2020
مصادر الطاقات المتجددة	*	+	×2020/ =2030
انبعاث ملوثات الهواء	+	+	× 2020
الانبعاثات الكيميائية	+	-	× 2020
انبعاثات الملوثات من الصناعة	*	+	÷ 2020
الاستخدام المستدام للبحار	+	+	÷ 2020
الحماية من المخاطر البيئية على الصحة والرفاهية			

الضوضاء البيئية وتأثيره على صحة الإنسان	+	-	× 2020
التلوث الكيميائي ومخاطره على صحة الإنسان ورفاهيته	+	-	× 2020
مخاطر تغير المناخ على المجتمع	-	-	÷ 2020
استراتيجيات وخطط التكيف مع تغير المناخ	*	*	÷ 2020

التقديم التقديري للتوجهات السابقة (10- 15 سنة) والأفاق بحلول عام 2030		التقييم التقديري لتوقعات تحقيق السياسة المختارة	
*	التوجهات المتحسنة/ التطورات المهيمنة	× السنة	على المسار الصحيح إلى حد كبير
+	التوجهات/التطورات تعرض صورة غير متجانسة	÷ السنة	على المسار الصحيح جزئيا
-	التوجهات المتدهورة/ التطورات المهيمنة	= السنة	بعيدة إلى حد كبير على المسار الصحيح

المصدر: إعداد الباحث، بناء على التقرير السادس الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) لسنة 2020.

6. قائمة المراجع:

- **الكتب باللغة العربية:**

- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

- د. عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

- **الرسائل والمذكرات الجامعية:**

- د. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص26.

- د. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

- د. طيب قبايلي، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 21 جوان 2012.

- د. سامية قايدي، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون سنة مناقشة.

- عريبي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص48.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مذكرة من أمانة الاونكتاد، 5-9 أيار/ مايو2014، ص09.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية "تمويل اتفاق اخضر عالمي جديد"، الأمم المتحدة، جنيف، 2019.

- **المقالات والمداخلات العلمية:**

- علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992.

- د. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/7 افريل 2008.

- **النصوص القانونية:**

- قانون رقم83-03 مؤرخ في1983/2/5، يتعلق بحماية البيئة، ج رالعدد6 الصادر في1983/2/8، ص380، (ملغى).

- قانون رقم84-12 مؤرخ في23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد26، الصادر في26 يونيو 1984، ص959. (معدل ومتمم).

- قانون رقم90-11 مؤرخ في 21 أفريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، ج ر العدد17، الصادر في 25 افريل 1990، ص562 (معدل ومتمم).

- قانون رقم91-20 مؤرخ في1992/12/2، يعدل ويتمم القانون رقم84-12 مؤرخ في23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد62، الصادر في1991/12/4، ص3278.

- قانون رقم03-10 مؤرخ في19 يوليو2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد43، الصادر في20 يوليو2003، ص6.

- قانون رقم04-07 مؤرخ في2004/8/14، يتعلق بالصيد، ج ر العدد51، الصادر في2004/8/15، ص7).

- قانون رقم05-12 مؤرخ في2005/8/4، يتعلق بالمياه، ج ر العدد60، الصادر في2005/9/4، ص3.

- قانون رقم06-03 مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر العدد46، الصادر في 16 يوليو 2006، ص3.

- القانون رقم15-03 مؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015، ص04.

- قانون رقم16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد14، الصادر في7 مارس2016.

- قانون رقم16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج رالعدد46، صادر في 3 أوت 2016، ص18.

- قانون عضوي رقم16-10 مؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر العدد 50، الصادر في 28 أوت 2016، ص9 (معدل ومتمم).

- قانون رقم20-05 مؤرخ في 20 أفريل 2020، يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، ج ر العدد25، الصادر في 29 أفريل 2020، ص4.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- DERAIME Sylvie, Economie et environnement, Editions Marabout, paris, 1993.

7. هوامش:

[1] يرى أغلبية الفقهاء أن مفهوم البيئة يشمل العناصر **الطبيعية** أو الأصيلة، والعناصر التي **صنعها الإنسان** أو المستحدثة، أما **الأولى** فقوامها كل ما أوجده الله في الطبيعة من موارد وثروات، تشكل في مجملها المقومات اللازمة لاستقرار الحياة البشرية واستمرارها، أما العنصر **الثاني**، فيقوم أساسا على ما ادخله الإنسان على مر الزمن من نظم، واستحدثه من وسائل وأدوات تتيح له الاستفادة القصوى وبأقل تكلفة من مقومات العنصر الأول، من اجل إشباع حاجاته الأساسية. انظر، د. سامية قايدي، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون سنة مناقشة، ص1.

[2] انظر، عريبي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص48.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مذكرة من أمانة الاونكتاد، جنيف، 5-9 أيار/ مايو2014، ص09.

[4] قريب من هذا المعنى انظر، مريم عريبي، رجع سابق، ص48.

[5] منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، كان ينظر إلى التنمية على أنها عملية اقتصادية مادية بحتة، تقتصر وتتجسد في نمو الناتج القومي الإجمالي، لكن بعد هذه النظرة القاصرة للتنمية، شهد مفهوم التنمية تطورا ليشمل بعد ذلك أبعادا

اجتماعية، فأخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة. غير أن التحولات التي يشهدها العالم في كل من قواعده وتركيبته البنيوية، جعلت من مفهوم التنمية يتصف بالشمول ليظهر مفهوم التنمية الشاملة، أي تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، فهي تهتم بالعنصر البشري على أساس انه هدف عملية التنمية وأداتها في ذات الوقت. مع أواخر الثمانينات ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للارتباط الوثيق والعلاقة القوية بين البيئة والتنمية، نقلا عن، عريبي مريم، مرجع سابق، ص48.

[6] منظور الاستدامة واسع، يمكن أن يدرج فيه جوانب التنمية المستدامة المتمثلة في البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن موضوعات معقدة ليس من السهل تعريفها أو إيجاد لها حلول، مثل الحد من الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والتحكم في النمو السكاني العالمي وحماية صحة الإنسان في جميع النواحي وحماية الأرض والماء والهواء والتغير المناخي والتنوع البيولوجي. ولعل الملاحظ على **بيان ريو** لم تدرج في مبادئه جميع المفاهيم المرتبطة بالاستدامة. في هذا المعنى انظر، مريم عريبي، مرجع سابق، ص49.

[7] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كتاب مرجعي، التربية من اجل التنمية المستدامة، اليونسكو، 2013، ص2.

[8] انظر كل من: د. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/7 افريل 2008، ص5 وما بعدها، د. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص111 وما بعدها، ومريم عريبي، رجع سابق، ص49 وما يليها.

[9] انظر كل من: عريبي مريم، مرجع سابق، ص50، ود. محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص112، 113.

[10] انظر، العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص26.

[11] فالجزائر مثلا، عملت على تشريع العديد من القوانين تكرس جوهر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قانون رقم90-11 مؤرخ في 21 أفريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، ج ر العدد17، الصادر في 25 افريل 1990، ص562 (معدل ومتمم). أنظر، الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بحقوق العمال (المادتان 5، 6 منه). قانون رقم06-03 مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر العدد46، الصادر في 16 يوليو 2006، ص3. أنظر، الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بالضمانات وحقوق الموظف (المواد من 23 إلى 39). قانون عضوي رقم16-10 مؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر العدد 50، الصادر في 28 أوت 2016، ص9 (معدل ومتمم). قانون رقم16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد14، الصادر في7 مارس2016. ص3 . أنظر، الفصل الرابع منه المتعلق بالحقوق والحريات (المواد من32 إلى 73). قانون رقم15-03 مؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015، ص04. أنظر، المادة الأولى المحددة لأهداف هذا القانون. قانون رقم20-05 مؤرخ في 20 افريل 2020، يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، ج ر العدد25، الصادر في 29 افريل 2020، ص4. أنظر، المادة 1 التي حددت هدف القانون، والمادة 2 التي حددت العديد من المفاهيم ذات البعد الاجتماعي.

[12] تسجل عدة قطاعات خروقات للقانون تمس في اغلبها الجوانب الاجتماعية للمواطن، فمثلا عدم الشفافية في توزيع السكنات الاجتماعية، وعدم توفير الحد الأدنى للحقوق المكفولة لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم التزام أحيانا بعض المؤسسات والإدارات بأحكام وقرارات القضاء المتعلقة بإعادة إدماج العامل أو الموظف...الخ. فمثل هذه التصرفات تجعل المواطن يشكك في عدالة الدولة ويقلل من احترامه للقانون، ويقوض من الجهد المبذول من طرف السلطات، وهو ما يُثير الجهة الاجتماعية ويحدث اللاإستقرار.

[13] أهم الاعتبارات التي تسيء إلى دولة القانون، وتحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة من القوانين الصادرة، **الفساد** بمختلف أشكاله، ولعل الحراك الذي عرفته الجزائر في 20 فيفري 2019، وما ترتب عنه من متابعات قضائية لكبار المسؤولين، كشف الصورة القاتمة لما يخلفه الفساد من أثار سلبية وأزمات على الدولة ككيان، وعلى الفرد كمواطن على حد سواء.

[14] قريب من هذا المعنى انظر، د. العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص25.

[15] انظر، عريبي مريم، مرجع سابق، ص50.

[16] تلعب الشركات المتعددة الجنسيات وما تمارسه من سياسات توسعية، دورا هاما في تطويع البلدان الراغبة في التنمية، لذلك لجأت الدول المالكة لتلك الشركات وعن طريقها إلى تنفيذ استراتيجياتها على حساب الدول النامية، وقد وصلت أحيانا إلى تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول، ومثل تلك الممارسات اقل ما يقال عنها أنها بمثابة **"استعمار جديد في ثوب أنيق".**

[17] لمعرفة البعض من تلك الاتفاقات انظر، د. طيب قبايلي، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 21 جوان 2012، ص483، 484.

[18] انظر مثلا، المادة 43 من قانون رقم16-01 السابق الذكر، وقانون رقم16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج رالعدد46، صادر في 3 أوت 2016، ص18.

[19] اهتمت الجزائر بالبيئة وكل ماله علاقة بها، وذلك بتشريعها لجملة من القوانين ذات الصلة نذكر منها: قانون رقم83-03 مؤرخ في1983/2/5، يتعلق بحماية البيئة، ج رالعدد6 الصادر في1983/2/8، ص380، (ملغى). قانون رقم84-12 مؤرخ في23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد26، الصادر في26 يونيو 1984، ص959. (معدل ومتمم). قانون رقم91-20 مؤرخ في1992/12/2، يعدل ويتمم القانون رقم84-12 مؤرخ في23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد62، الصادر في1991/12/4، ص3278. قانون رقم03-10 مؤرخ في19 يوليو2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد43، الصادر في20 يوليو2003، ص6. قانون رقم04-07 مؤرخ في2004/8/14، يتعلق بالصيد، ج ر العدد51، الصادر في2004/8/15، ص7. قانون رقم05-12 مؤرخ في2005/8/4، يتعلق بالمياه، ج ر العدد60، الصادر في2005/9/4، ص3.

[20] انظر، عريبي مريم، مرجع سابق، ص51، و د. العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص25.

[21] انظر، د. العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص27، وعريبي مريم، مرجع سابق، ص51.

[22] انظر، علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص89. نقلا عن، د. قايدي سامية ، مرجع ساق، ص2.

[23] لتفصيل أكثر حول القواعد المحررة للتجارة الدولية، انظر، د. قايدي سامية، مرجع سابق، ص32-51.

[24] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص16.

[25] المرجع السابق، ص17.

[26] هناك أمثلة تؤكد تعدد الأبعاد بين التجارة ونوع الجنس، وتختلف باختلاف السياسات، نذكر منها:

- فمثلا استفادة نساء بلاد الليسوتو من السياسة التجارية بعد إتاحة الفرصة لوصول هذا البلد لسوق الولايات المتحدة، لاسيما معاملتهم التفضيلية في قطاع الملابس، الأمر الذي أدى إلى توسع سريع في قدرة العرض والقدرة التجارية، وكان لهذا التوسع دور محفز في خلق فرص العمل للنساء ذوات المهارات الضعيفة، إلا أن نوعية فرص العمل المستحدثة للإناث (الوظائف المتدنية الأجور، ظروف العمل الصعبة، محدودية الفرص لتنمية المهارات) لا تزال تشكل تحديا أمام ليسوتو. لذلك ينبغي توجيه الاهتمام إلى حالة الهشاشة ومدى الاستدامة الطويلة الأجل لإستراتيجية نمو تركز على العمل ذي القيمة المضافة، وإتاحة فرصة الوصول إلى الأسواق.

- كما بينت دراسة تتعلق بكابو فيردي أن التخفيض المتبادل للمعدلات التعريفية بين الاتحاد الأوروبي وكابو فيردي قد تكون له أثار هامة على رفاه المرأة، فمثلا تخفيضات التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية تسبب انخفاضا في أسعار الأغذية، مما ينعكس إيجابا على الأسر الفقيرة، لكن في المقابل من الممكن أن تؤدي تخفيضات التعريفات إلى خفض الإيرادات الحكومية المتاحة لأعراض توفير الخدمات العامة. لذلك من الضروري القيام بتدخلات للتخفيف مما تخلفه السياسات التجارية من أثار على الأسرة ككل، مع ضرورة توسيع القطاعات التي تحتوي على إمكانيات تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة بشكل خاص، مثل قطاع السياحة.

- كذلك بينت دراسة تعلقت بغامبيا ومشاركة المرأة في قطاع مصائد الأسماك، ونظرا لإمكانية إحداث فوارق بين الرجل والمرأة، وسعيا للارتقاء بمستوى قطاع مصائد الأسماك شددت الدراسة على إزالة الفوارق بين الجنسين، مع إتاحة العمل للجنسين على قدم المساواة، كما يمكن اتخاذ تدابير تصحيحية تكرس لتشجيع وتوسيع إنتاج منتجات لها منافذ تسويقية مخصصة. نقلا عن، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص16، 17.

[27] انظر، د. سامية قايدي، مرجع سابق، ص31 وما بعدها.

[28] لقد كان لذلك التوجه اثر على جولات تحرير التجارة، الأمر الذي استدعى إلى إطلاق جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، فمنذ 2001 عقد أول مؤتمر وزاري سنة 2013 في بالي باندونيسيا، وان كلل بالنجاح بعقد عدة اتفاقات بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بتيسير التجارة، لكن للأسف عموما حسب تقديرنا لم تحقق جولة الدوحة المهام المنتظرة منها، لاسيما عدم إعطاء الدفع لقطاعات حساسة بالنسبة للدول النامية لما لها فيها من قدرة تنافسية، مثل الفلاحة والسياحة من اجل إحداث فيها نقلة نوعية، ومن ثم مساهمتها في تنمية اقتصادية مستدامة. قريب من هذا المعنى انظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص05.

[29] مرجع سابق، ص10، 11.

[30] الانطلاقة الحقيقية للربط بين التجارة والبيئة، بدا على مستوى التنظيم الدولي مع منظمة التجارة العالمية، حيث تم تشكيل لجنة التجارة والبيئة (CTE)، لكن الصعوبة التي واجهت اللجنة جزئيا هي عملية اتخاذ القرار التي تخضع لقاعدة الإجماع، حسب القواعد العامة في منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يجعل تحقق الإجماع صعبا، ويقوض بالنتيجة دور اللجنة في الوصول إلى نتائج هامة في مسالة تعايش التجارة بالبيئة. قريب من هذا المعنى انظر، د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العلمية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص565، 567. وللتفصيل حول مظاهر تأثير قواعد التجارة الدولية على البيئة، انظر، د. قايدي سامية، مرجع سابق، ص ص73، 114.

[31] تعد العلاقة بين تحرير التجارة وحماية البيئة، من بين المعضلات المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الراهن، بحيث نجد الدول المستوردة تعمل على حظر السلع التي تكون غير متفقة مع المعايير البيئية المكرسة في قوانينها، وفي ذات الوقت لا ترغب الدول المصدرة في الالتزام بتلك المعايير بحجة أنها تشكل قيودا على التجارة، أو

كوسائل خفية للحمائية. لذلك تثير مسالة تحرير التجارة وحماية البيئة، تناقض بين مقدرة المجتمع على حماية البيئة من خلال اقتصاد السوق وفقا للقانون التجاري الدولي، وفي المقابل تطرح إشكالية تحديد الجهة التي تقوم بتنظيم وفرض المعايير البيئية من خلال التجارة الدولية، أهي الدول أم المنظمات الدولية، وهو مجال من اختصاص القانون الدولي العام. ولعل مثل هذا التداخل هو الذي يحدث التناقض بين تحرير التجارة وحماية البيئة. في هذا المعنى، أنظر، د. ياسر الحويشي، مرجع سابق، ص567، 568.

[32] يضاف إلى ذلك السبب، زيادة الاهتمام بالأسباب التي يمكن أن تكون وراء المشاكل البيئية على البعد العالمي، وكذا سبب اندماج الاقتصاديات المحلية بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي، وهو ما عرف بظاهرة العولمة.

[33] هناك جملة من المقاصد يمكن اعتبارها مكاسب ايجابية للبيئة جراء تحرير التجارة الدولية، نذكر منها مثلا، تيسير نقل التكنولوجيا النظيفة بأقل تكلفة، الحد التدريجي من نسبة التلوث البيئي الناتج عن مختلف الصناعات، ظهور ما يسمى بأثر الحجم اثر إعادة توطين إنتاج السلع الغذائية في الدول النامية، التقدم التدريجي من بلوغ أهداف التنمية المستدامة. أما عن الآثار السلبية يمكن أن نذكر مثلا، استنزاف الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها، توطين الصناعات الملوثة في أقاليم الدول النامية...الخ. لتفصيل أكثر انظر كل من: د. قايدي سامية، مرجع سابق، ص73-114، ود.عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص123 وما يليها.

- DERAIME Sylvie, Economie et environnement, Editions Marabout, paris, 1993, p48 est.

- نقلا عن، د. قايدي سامية، مرجع سابق، ص 91.

[34] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص14.

[35] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص15.

[36] المرجع السابق، ص15، 16.

[37] أكدت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة خلال تقرير برنترلاند على الصلة الحقيقية بين التجارة والتنمية المستدامة، من خلال استخدام المواد الخامة غير المتجددة للحصول على النقد الأجنبي، وازدادت هذه الصلة مع موجة العولمة التي جعلت النشاط التجاري العابر للحدود أكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي وعلى البيئة. انظر، عريبي مريم، مرجع سابق، ص52.

[38] أنظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية "تمويل اتفاق اخضر عالمي جديد"، الأمم المتحدة، جنيف، 2019، ص9.